الهندسة الحديثية

الحلقة الحادية عشرة

دور القــصاص والحكواتيــة فــي التــرويج للأخبــار الموضــوعة

5.1.3.5) دور القصاص والحكواتية في الترويج للأخبار الموضوعة

يتضح مما سبق أن الخبر كان رائجاً في مدينة البصرة، مادام يروج له من طرف قاص مغفل بكاء لا يدري ما يخرج من مخه، لكن معاصراً لابن فيروز!.

وهذا يدل بجلاء، ليس فقط، على قدرة الوضاعين على فبركة واختلاق الأخبار، بل أيضاً على حنكتهم التسويقية لمثل هذه البضاعة البائرة، وخبرتهم في اصطياد المغفلين وتلقينهم إياها، ليشتغلوا كصنادق رنانة للترويج لها في باقي الحواضر الإسلامية.

قلت:

ويتضح من ترجمة كل من الرقاشي[1] وابن فيروز[2]، أنهما: بصريان متعاصران، وينتميان كلاهما إلى الطبقة الخامسة من صغار التابعين.

---

1 *يزيد بن أبان الرقاشي البصري، أبو عمرو الزاهد العابد القاص (ت: مابين 110 هـ – 120 هـ). وهو متروك، ضعفه غير واحد، ولم يكن من الثقات لاشتغاله بالعبادة. قال شعبة بن الحجاج العتكي: لأن أزني أحب إليّ من أن أحدث عن يزيد الرقاشي. وقال الإمام احمد: لا يكتب عنه شيء، كان منكر الحديث. وقال يحيى بن معين: كان رجلاً صالحاً ولكن حديثه ليس بشيء. وقال البخاري: كان شعبة (بن الحجاج) يتكلم فيه. وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني وغير واحد ضعيف. وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله من البكائين في الليل والخلوات،...، ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها واشتغل بالعبادة وأسبابها، حتى كان يقلب كلام الحسن (البصري) فيجعله عن أنس عن رسول الله ﷺ، وهو لا يعلم!. فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب، وكان قاصا بالبصرة ويُبَكّي الناس! وكان شعبة يتكلم فيه بالعظائم.*

أنظر ترجمته في: "التاريخ الكبير للبخاري" (8: 320)، و "ميزان الاعتدال" (4: 9669/418)، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. 673/253، و"المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان" (3: 98)، و "المغني في الضعفاء للذهبي" (2: 747)، و"الضعفاء والمتروكين للدارقطني"، ص. 593/400، و"الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (3: 3770/206)، وغيرهم.

2 هو ابن فيروز البصري (من الطبقة الخامسة). وثقه أبو زرعة الرازي والنسائي وكلاهما متأخران بكثير عن عصره!. قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (*5: 633/136*): سئل عنه أبو زرعة فقال: بصري ثقة. وأبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (*200* هـ - *264* هـ) لم يدرك عصر الداناج ولم يسند توثيقه إلى معاصر للداناج!. مما يعني أن توثيقه له ليس مباشراً و إنما باعتبار من رووا عنه أو باعتبار مروياته ذاتها حسب تقييم أبي زرعة لها. وقال أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: *303* هـ) وهو متأخر عن أبي زرعة كذلك: ليس به بأس!. وهو حط من توثيق أبي زرعة له وإن لم يورد هو أيضاً سنداً بمثل هذا الحكم إلى معاصر معتبر للداناج. أنظر ترجمته التي لم تتجاوز ربع صفحة في: تهذيب التهذيب (*5: 616/314*).

أضف إلى هذا أننا، وإن كنا نجهل سنة وفاة ابن فيروز، أو الرقاشي على التعيين، إلا أن هذا لم يمنع الحفاظ من حصر سنة وفاة الأخير ما بين سني 110 هـ إلى 120 هـ.

وهذا يعني أن ابن فيروز، لو كان حاضراً كشاهد لأحداث هذه الواقعة التي لم تحصل قط!، ما بين الحسن البصري وأبي سلمة، لرجح احتمال أن تكون الحادثة حصلت أيام ولاية خالد بن عبد الله القسري على العراق من سنة 106 هـ إلى أن عزله الملك الأموي هشام بن عبد الملك سنة 120 هـ[3].

أي: أن الحادثة حصلت أواخر أيام الحسن البصري، خلال السنوات الأربع الأخيرة من عمره!.

وهو ما يفند رواية الخطابي، الذي جعل الحادثة حصلت ما بين سني 72 هـ - 74 هـ، أيام ولاية خالد بن عبد الله بن أسيد!، أي: 34 أو 38 سنة من قبل!.

وهو ما لا تشهد له لا رواية البزار ولا رواية الإسماعيلي!، وسندهم جميعاً واحد!.

وهو عكس ما ذهب إليه ابن حجر في ترجيحه السابق متابعاً للخطابي!.

قلت:

ويغلب على الظن، بناءً على هذه المعطيات المتضاربة، أن ابن فيروز الداناج الفارسي البصري، الملقب ب "العالم"[4]!، هو من يمكن أن يجري على لسانه مثل هذا الخبر، الذي سبق به أبا عصمة، نوح بن أبي مريم المروزي (ت: 173 هـ) ، الملقب ب "الجامع"!.

ذلك، أن متن هذا الخبر، لا يمكن أن يفبركه سوى من له بعض إلمام وإحاطة بموروث المنطقة.

---

3 وسيقتله يوسف بن عمر بأمر من الملك الأموي الوليد بن يزيد سنة 126 هـ. أنظر "تاريخ خليفة بن خياط"، ص. 359، و 362.

4 أورد ذلك ابن أبي حاتم في ترجمته في كتاب "الجرح والتعديل" (5: 136/633)

وهو ما اجتمع في ابن فيروز لحمله للقب: "العالم!"، بعرف ذلك العصر، واجتمع في ابن أبي مريم بعد أزيد من ثمانية عقود، بتلقيبه ب "الجامع"!. وبئس العلم!!!! وبئس الجمع!!!!.

5.1.3.6) في تضارب الاحتمالات مع تعذر الجزم

لكن، وبالرغم من تغليبنا لهذا الإمكان النظري في ربط الخبر بابن فيروز، خصوصاً، بعد تقليبنا لكل الحجارة بحثا عن العقارب ، إلا أن هذه الإمكانية تظل فقط راجحة للإعتبارات التي قدمنا، وليست بحاسمة، لكون عبد العزيز بن المختار نفسه، الراوي عن ابن فيروز، تفرد بدوره برواية الخبر عن ابن فيروز، دون مشاركة له فيه من أحد!.

و عبد العزيز هذا قال فيه ابن حجر[5]:

عبد العزيز بن المختار البصري، وثقه ابن معين في رواية ابن الجنيد وغيره[6]، وقال في رواية ابن أبي خيثمة[7] عنه: ليس بشيء[8]. وقال أبو حاتم: مستوي الحديث ثقة[9]. وثقه العجلي[10]، والبرقي[11]، والنسائي[12]. وقال ابن حبان في "الثقات" يخطئ[13].

---

5 ابن حجر: "هدي الساري"، ص. 419، طبعة دار المعرفة الثانية، على طبعة بولاق لسنة 1301 هـ، بيروت.

6 تقدم توثيق ابن معين له في: "سؤالات ابن الجنيد"، ص. 418/88، و"تاريخ ابن معين برواية الدوري" (2: 3589/367)، ونقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (5: 394) هذا القول أيضاً عن تلميذ ابن معين الآخر، الحافظ الثقة المأمون: أبي يعقوب، إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزي، نزيل نيسابور (ت: 251 هـ) صاحب كتاب: "سؤالات إسحاق بن منصور الكوسج لابن معين".

7 الحافظ، أحمد بن زهير بن حرب، أبو بكر النسائي، ثم البغدادي (185 هـ – 279 هـ) صاحب: "التاريخ الكبير". صحب ابن معين وسمع منه. قال الدارقطني: ثقة مأمون. وقال الخطيب البغدادي: ثقة، عالم، متقن، حافظ، بصير بأيام الناس راوية للأدب، أخذ علم الحديث عن أحمد بن حنبل، وابن معين، وعلم النسب عن مصعب (الزبيري)، وأيام الناس عن علي بن محمد المدائني، والأدب عن محمد بن سلام الجمحي، ولا أعرف أغزر فوائد من تاريخه. له ترجمة في: "تاريخ بغداد" (4: 162)، و"تذكرة الحفاظ" (2: 516).

8 "تهذيب التهذيب" (6: 317).

9 قال ابن أبي حاتم في: الجرح والتعديل" (5: 1829/393): سألت أبي عن عبد العزيز بن المختار فقال: صالح الحديث، مستوي الحديث، ثقة.

10 "ثقات العجلي"، ص. 1017/306.

11 الحافظ والعالم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي المصري (ت: 249 هـ) تتلمذ لابن معين وغيره وصنف كتاب: "الضعفاء". له ترجمة في: "تذكرة الحفاظ" (2: 593/569). نقل كلامه هذا ابن حجر في: "تهذيب التهذيب" (6: 317).

12 "تهذيب التهذيب" (6: 317).

قلت (ابن حجر): احتج به الجماعة وذكر **ابن القطان الفاسي**[14] *أن* **مراد ابن معين** *بقوله في بعض الروايات:* **ليس بشيء** *، يعني:* **أن أحاديثه قليلة جداً!!!!!.**

قلت:

وقول ابن معين هذا بحاجة بدوره إلى تمحيص هنا.

فالغالب من قول ابن معين في رجل: "ليس بشيء **"، أنه يريد بذلك تضعيفه، على ما استقرأ أبو غدة** **رحمه الله من صنيعه**[15]**.**

لكن، يظل مع ذلك احتمال أن يكون الأمر معكوساً وارداً، وبحاجة ماسة إلى تحقيق!.

وبالتالي، فلم نسلم من اجتياز ورطة إلا لنقع في أخرى!.

---

13 "كتاب الثقات لابن حبان" (4: 115).

14 الحافظ المغربي، أبو الحسن، علي بن محمد الفاسي، الشهير بابن القطان (ت: 628 هـ) صاحب كتاب: "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام"، أي "الأحكام الشرعية الكبرى" لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي، المعروف بابن الخراط الأندلسي (510 هـ - 581 هـ).

15 قام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله، على هامش تحقيقه لكتاب "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"، لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي (1264 هـ - 1304 هـ) بمحاولة أولية في تحقيق هذه المسألة، باستقراء عشوائي ناقص، فأورد إحدى وثلاثين حكماً لابن معين في بعض الرواة الذين يقول فيهم ابن معين: ليس بشيء وقال: {فهذه واحد وثلاثون شاهداً وقفت عليها مصادفة خلال اشتغالي ومراجعاتي، - والتتبع ينفي الحصر - تدل أوضح الدلالة على أن ابن معين يريد فيها من قوله في الراوي: "ليس بشيء" ضَعْفَه وسقوطه، لا قلة أحاديثه، كما أفادت النماذج المذكورة. وهناك أمثلة كثيرة يراها المتتبع في كتب الرجال، فليكتف بما ذكر.

ثم أقول تأييداً لهذا الفهم الذي جزمت به: إن معنى التضعيف من هذه الجملة: "ليس بشيء"، هو المعنى الحقيقي لها، والمستعملة فيه - وخاصة بعد هذه الشواهد الكثيرة التي سقتها -، فلا يعدل عنه إلا بقرينة صارفة، تدل على أنه يريد من هذه الكلمة قلة أحاديث الراوي لا تضعيفه. أنظر: "الرفع والتكميل"، ص. 221، ط. ثالثة: 1407 هـ/1987 م، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

😊 قلت: والإشكال هنا لا يحسم بترجيح قول تلامذة ابن معين الثلاثة على قول ابن أبي خيثمة المخالف، لأن من عادة ابن معين وغيره من النقاد تتبع أحوال الرواة فيحكمون عليهم بحكم، ثم يتبين لهم بآخرة حكم آخر فيهم فيغيرون حكمهم الأول. ويكفينا هنا أن نورد شاهداً من تجربة ابن معين مع أحد أصدقائه وهو خالد بن الهيثم، وكان من أثبت الناس وأكيسهم وأدهاهم. قال ابن معين: {كان أول ما أنكرت من أمره - يعني به: خالد بن الهيثم، -، حدثنا بأحاديث عن رشدين، ثم قال لنا بعد: اجعلوها كلها عن ليث، فأنكرت ذلك عليه، حتى جاءت تلك الأحاديث، وكانت بيني وبينه صداقة ومودة، فكنت آتيه بعد ذلك، ولا والله ما كتبت عنه - بعد ما قيل فيه - حديثاً قط}. 😊 قلت: فهذا هو ابن معين لا يحابي ولا يجابي في الحق. أنظر "تاريخ بغداد للخطيب" (8: 302).

وقد وجدنا لابن حبان البستي حكماً على عبد العزيز بن المختار أنه: "كان يخطئ".

لكن، من المعروف أن عصر ابن حبان (ت: 354 هـ) متأخر جداً عن عصر عبد العزيز!، فكيف أمكنه أن يحكم عليه بمثل هذا الحكم، دون أن يسنده لمعاصر لعبد العزيز!؟

بل إن هذا السؤال يجرنا إلى سؤالين آخرين محايثين:

أولاً: أيكون هذا الخبر مما قد يكون أخطأ فيه عبد العزيز بن المختار؟،

وثانيا: أيكون حكم ابن معين عليه بقوله فيه، كما عند ابن أبي خيثمة: "ليس بشيء"، يريد بذلك: توهينه بمرة، أو فقط التعبير عن قلة روايته، كما طوح بذلك الحافظ ابن القطان الفاسي، دون أن يتحقق من دعواه؟

قلت:

وقبل الخوض في تقليب الحجارة من جديد، بحثاً عن عقارب هذه الإشكالية، يجدر بنا التذكير بملمحين مهمين في أحكام النقاد على الرواة، على ما مر بنا من صنيعهم.

فبخصوص عبد العزيز بن المختار البصري، فإن كل ما نعرف من سيرته يتلخص في كونه ينتمي إلى الطبقة السابعة من كبار التابعين، أي أن وفاته كانت قبل سنة 180 هـ، أو في حدودها.

وهو ما يعني أن حكم أبي زكريا، يحيى بن معين البغدادي (158 هـ - 233 هـ)، عليه، يحتمل ألا يكون عن مباشرة ومعاينة!، خصوصاً وأننا وجدناه إنما يروي عن كبار الطبقة الثامنة وما بعدها.

فهو يحدث عادة عن رؤوس الطبقة الثامنة مثل: سفيان بن عيينة المكي (107 هـ - 198 هـ)، وكبار الطبقة التاسعة: وكيع بن الجراح الكوفي (128 هـ - 196 هـ)، ويحيى بن سعيد بن فروخ التميمي القطان البصري (120 هـ - 198 هـ) وغيرهما.

قلت:

والمعروف من شهادة ابن معين نفسه، كما نقلها عنه تلامذته، أنه قام بزيارة إلى الكوفة سنة 176 هـ وتردد على مجالس وكيع بن الجراح وعمره لما يناهز بعد، الثمانية عشر سنة[16].

وورد عنه الخبر أيضاً، بأنه زار البصرة قبل وفاة المعتمر بن سليمان البصري بسنة، أي سنة 187 هـ، وهو في سن السادسة والعشرين[17].

ولا نعلم إن كان قد زار البصرة قبل هذا التاريخ أم لا .

وبناءً على هذه المعطيات التاريخية، فـابن معين يعد بحق، أقرب موثق معاصر لـ عبد العزيز، إما مباشرة من خلال التقائه به، أو من خلال ما حدثه عنه شيوخه البصريون، حتى وهو لم يعينهم لنا، كما فعل في أحايين كثيرة في غير عبد العزيز.

والإشكال، إنما جاء من تضارب أقوال ابن معين فيه، بحسب رواية تلامذته الناقلين عنه.

-فرواية كل من:

أ) أبي الفضل العباس الدوري،

---

16 قال أبو الفضل العباس الدوري: سمعت يحيى يقول: {كتبت عن وكيع و(عبد الله) ابن المبارك (ت: 181 هـ) حيّ، وهي السنة التي حج فيها هارون (الرشيد) وهي سنة ست وسبعين (ومائة)}. ☺ قلت: ما بين قوسين صغيرين إضافة من عندي (المؤلف) للتوضيح. انظر: "تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري (3: 2684/594).

17 قال ابن محرز: سمعت يحيى بن معين وذكر "معتمر بن سليمان التيمي" فقال: كنا مع معتمر بن سليمان قبل موته بسنة}. انظر: "معرفة الرجال لابن محرز" (1: 795/146)، و(2: 495/157).

ب) وأبي العباس ابن محرز،

ت) وإسحاق بن منصورالكوسج عنه، تقول بأنه قال فيه: "ثقة"،

-بينما رواية: ابن أبي خيثمة (أحمد بن زهير بن حرب) تقول: أنه قال فيه: "ليس بشيء"!.

فكيف تغير فيه حكمه، إن كان قد حكم عليه من خلال مروياته فحسب!؟

ثم، هل سمع ابن أبي خيثمة هذا الحكم من ابن معين في مجلس آخر، غير المجلس الذي تضافرت عليه أقوال التلاميذ الثلاثة، أم هو مما وهم فيه ابن أبي خيثمة أصلاً!.

وعلى أيّ حال، فهذا سؤال مفتوح، ولا يفتح علينا بشيء.

قلت:

أما قول أبي زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (200 هـ - 264 هـ) فيه: "لا بأس به"، فهو أقل من قول ابن معين فيه: أنه ثقة.

ثم إن أبا زرعة الرازي متأخر جداً عن عصر عبد العزيز، فكيف تسنى له أن يأتي بمثل هذا الحكم الجديد في الرجل، المخالف لقول ابن معين فيه قبله!؟.

قلت:

هذا ما يوضحه بلديه ومعاصره أبو حاتم، محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (195 هـ - 277 هـ) بجلاء بقوله فيه: صالح الحديث، مستوي الحديث، ثقة.

فقوله: "مستوي الحديث" يدل على أنه قام بسبر مروياته، وحكم عليه موضوعياً، من خلال ما تبين له منها مقارنة مع ما يرويه الثقات.

ويشهد لذات المنحى، قول أبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت: 254 هـ) بعد أن أورد عبد العزيز ضمن كتابه "الثقات" بقوله فيه: "كان يخطئ".

وهو ما يدل على أن ابن حبان توصل إلى هذا الحكم بسبر رواية الرجل.

قلت:

ولم يضف توثيق من وثقه من المتأخرين أكثال:

أ) أبي الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (182 هـ - 261 هـ)،

ب) وأبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني البغدادي (306 هـ - 385 هـ)،

ت) وأبي بكر، أحمد بن محمد الخُوارزمي البرقاني البغدادي (336 هـ - 425 هـ)،

شيئاً جديداً إلى الموضوع كمعلومية،

ولا أضاف:

ث) أبو عبد الرحمن، أحمد بن علي بن شعيب النسائي (215 هـ - 303 هـ) جديداً بقوله فيه: "ليس به بأس"، لأنهم كلهم متأخرون عن عصر عبد العزيز بن المختار بقرون!.

قلت:

ومادام كلام كل هؤلاء، لا غنية فيه، فمعناه أننا رجعنا القهقرى إلى مربعنا الأول مع ابن معين. وبالتالي، فلا مندوحة من تحقيق ما عناه ابن معين في رواية أبي بكر، أحمد بن أبي خيثمة: زهير بن حرب النسائي البغدادي (185 هـ - 279 هـ)، إن صحت عنه!، في حكمه على عبد العزيز بقوله فيه: "ليس بشيء".

أعنى بذلك حكماً عل قلة روايته، أم على ضعفه بإطلاق؟

قلت:

وللتحقق من المسألة موضوعياً، فقد قمنا بجرد رواية عبد العزيز بن المختار في الكتب التسعة[18] بالإضافة إلى المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم الطبراني، وتحصل لنا من هذه العملية،

[18] هي : صحح البخاري وصحيح مسلم، والسنن الأربعة، وموطأ الإمام مالك، ومسند الدارمي، ومسند الإمام أحمد.

أن الكتب التسعة أوردت له 47 خبراً، منها عشرة مكررة[19]، بينما روى له الطبراني، خارج هذه الروايات، 13 رواية إضافية أخرى لم يخرج منها أصحاب التسعة شيئاً[20].

وبالتالي، فمرويات عبد العزيز عند كل هؤلاء العشرة تناهز الخمسين خبراً.

وهو ما يعني أن الرجل ليس بقليل الرواية، كي نحمل قول ابن معين" "ليس بشيء"، المفترض أنه حكم عليه به، كما عند ابن أبي خيثمة.

ثم إن عامة ما ورد في هذه الأخبار هو مما شاركه فيه غيره، لكن أخطأ في غير ما خبر، مما يؤكد حكم ابن حبان فيه بأنه كان يخطئ.

وبالتالي، فهو ليس معنياً أيضاً بالحكم الآخر لابن معين فيما يعنيه بقوله في الرجل:

"ليس شيء": يعني بذلك تضعيفه بإطلاق.

فالقول الفصل فيه إذن، هو قول التلاميذ الثلاثة لابن معين بأنه: "ثقة" مضافاً إليه قول ابن حبان، المستقرئ لمروياته، والحاكم عليه موضوعياً من خلالها بأنه "كان يخطئ". فالحكم النهائي على الرجل، بناءاً على ما تقدم هو: "ثقة، لكن يخطئ".

قلت:

ومن أمثلة ما أخطأ فيه، بحسب ما استقرأت من مروياته، التي يحكمها الأفق المعرفي لعصره، إيراده لخبر ظاهر البطلان، يرفعه إلى الصحابي عبد الله بن عباس يُقوِّل فيه النبي ﷺ[21] أنه قال!:

---

19 أغلبها مرفوع إلى الصحابة: (1) أم المؤمنين عائشة، (2) أم المؤمنين أم سلمة، (3) علي بن أبي طالب، (4) عبد الله بن عباس، (5) أبي هريرة، (6) أبي سعيد الخدري، (7) عبد الله بن زيد بن عاصم، (8) جابر بن عبد الله، (9) هشام بن عامر، (10) عمران بن حصين، (11) عبد الله بن عمرو بن العاص، (12) عبد الله بن سرجس.

20 وهي عن: (13) أبي ذر الغفاري، و(14) جرير بن عبد الله، (15) حجاج بن عمرو بن غزية الأنصاري، (16) سلمان بن عامر الضبي، (17) عبد الله بن مسعود، (18) عبد الله بن عمر، (19) هشام بن عامر الأنصاري، زيادة على روايات مخرجة في أحد الكتب التسعة، أو زائدة على ما فيها من أحاديث أخرى لبعض من سبق من الصحابة.

21 تفرد بروايته أحمد في "مسند المكثرين"، الخبر رقم: 3085، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (9: 124) عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه به.

«الحيات مسخ الجن!!».

وكمثال آخر على أخطائه، ما أخرجه الترمذي فقال[22]:

حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب {أبو عبد الله الأموي البصري (ت: 244 هـ) وهو ثقة}، حدثنا عبد العزيز بن المختار، عن سهيل بن أبي صالح (وهو ثقة)، عن أبيه (ذكوان السمان وهو ثقة)، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

> *«إذا أكل أحدكم فليلعق أصابعه، فإنه لا يدري في أيتهن البركة؟»*

وقال الترمذي عقبه: وفي الباب عن جابر (بن عبد الله) وكعب بن مالك، وأنس (بن مالك).

وقال أيضاً:

> *هذا حديث حسن غريب! لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث سهيل، وسألت محمداً (أي البخاري صاحب الصحيح) عن هذا الحديث فقال: هذا حديث عبد العزيز، من المُخْتَلِفْ، لا يعرف إلا من حديثه!.*

قلت:

وهذا الحديث، إنما استغرب، لإلزاق عبد العزيز له بسهيل، وهو ما لا يعرف من حديثه، مما يعني أنه وهم فيه.

زبدة البحث

فليلاحظ القارئ بادئ ذي بدء:

> *أولاً: ما يتطلبه المنهج من نفس طويل، من أجل إمكان ضبط أقوال النقاد في الرواة إذا ما تعارضت.*

---

22 سنن الترمذي، كتاب: "الطعمة"، باب: "ما جاء في لعق الأصابع بعد الأكل" (4: 1801/258)، طبعة إستنبول لسنة 1401 هـ/1981.

ثانياً: عدم الاسترواح لأحكام السابقين وإمكان ورود الخطأ عليهم، حال ما وجدنا عند ابن حجر، وأبي موسى المديني وغيرهما.

ثالثاً: كثرة المعضلات والمدلهمات التي يمكن أن تصادف المحقق في مثل هذه الأفراد الغرائب، التي صعب علينا أن نقطع أو نجزم فيها بحكم راجح، لكثرة الاحتمالات في كل مسألة مسألة عرضت لنا في هذا الخبر، بدءً من عدم ضبط الرواة لمروياتهم، ومروراً، بكل تلك الملابسات والإشكالات التي قمنا باستعراضها بإسهاب، لنوقف القارئ، وعن كثب، على ما يعتري مثل هذه **الروايات الغرائب الأفراد** *من أعطاب، حذر منها الحفاظ.*

رابعاً: قارن تعقيدات إجرائيات المنهج، وما يتطلبه من معارف منهجية داخلية ومن ضوابط خارجية مرشدة، مع **المنهج الكهوفي** *المتحجر الذي يجتره أكثر مقلدة العصر، وهم يظنون أنهم يحسنون بذلك صنعاً، أو أنهم على المحجة البيضاء في مثل هذه الأمور، بينما هم خارج العصر والمنهج، وحطبة ليل في المطلق، ومتسلطون على حقل فوق عقولهم ومداركهم، بل ولا رجاء في تقويمهم أو إصلاحهم بحال لضعف الطالب والمطلوب فيهم معاً!.*

أما كيف استجاز البخاري رحمه الله، أن يتفرد بإخراج مثل هذا الخبر الشاذ الأصل بمرة، متفرداً بروايته عن شيخه مسدد بدوره، دون مشاركة له فيه من حافظ معتبر، فهذا لا يجد تفسيره سوى في الإحراجين البنيويين اللذين أقام البخاري صرح صحيحه فوقهما وهما:

أولاً: كون البخاري ألف كتابه على الأبواب الفقهية كما لاحظنا من قبل، ولما أعوزه إيجاد حديث على شرطه ليستشهد به للباب، لجأ لما ليس منه بد عنده، ليقع في محذور التزود من

خثارة ما كان قد اختار أن يزهد فيه، بناء على ما اشترط على نفسه في الصحة الاعتبارية!. وهو صنيعه في هذا الخبر بالذات، خصوصاً وقد نقل عن الإمام أحمد قوله[23]:

> ثلاثة كتب ليس لها أصول – أي أسانيد – وهي: المغازي، والتفسير، والملاحم.

ثانياً: عدم إلمام البخاري رحمه الله، كغيره من معاصريه، ب التاريخ الديني القديم للمنطقة، ليسعفه كرائز في غربلة بعض الأخبار أو تجنبها من أول وهلة، على ما تبين لك من صنيعنا.

وهذا الاعتبار الأخير، راجع بالأساس إلى ثقل وطأة القوقعية التخصصية، وأثر الموروث، والبيئة على الحفاظ، على ما قدمنا أيضاً.

قلت:

وعلى ضوء هذين الاعتبارين الموضوعيين، قد لا نعجب أن يشوب البخاري صحيحه بمثل هذا الخبر الغريب الفرد الشاذ، بالرغم من تحذير كافة الحفاظ من الاستشهاد بأمثالها على ما نقلنا من أقوالهم في ذلك!.

5.1.3.7) دخول المرجفين على خط التماس

وقد أثار هذا الخبر زوبعة في الماضي، كما كان حقيقاً بمثله أن يثير، بنكارة متنه، وزادها عصفاً، كون من خاضوا فيها، سواء أكانوا من المنافحين عن البخاري رحمه الله أم ضده، لم يكونوا من أصحاب التحصيل أو التخصص، فيما انتدبوا أنفسهم للجدل والحجاج فيه!.

وأكثر ما خذلهم جميعاً، هو عدم وجود معيار موضوعي يقيسون به وثوقية مثل هذه الأخبار، على ما أصبح بمقدورنا الآن أن نفعل بيسر، للحكم عليها بما تستحقه وليس بحسب هوى المعالج لها، من منطلقات ذاتية أو عقدية صرفة لا دخل للعلم فيها!.

23أورده ابن حجر العسقلاني في:"لسان الميزان" (1: 31).

وقد نقل ابن قتيبة هذا الإشكال أيضاً في "تأويل مختلف الحديث".

وابن قتيبة رحمه الله، كان عالماً باللغة، والنحو، وغريب القرآن ومعانيه، والشعر، والفقه، إلا أنه لم يكن له من زاد في علم الحديث![24]. وهذا لم يمنعه من التصدي لمرجفة عصره، لما رأى من إحجام المحدثين، التصدي لمثل هؤلاء، لعيهم الجماعي في كل ما له مساس بالجدل، عدا من بعض التقويميين الأصلاء، حال ابن تيمية الحراني وابن حزم الأندلسي رحمهما الله[25]. إذ هم أصحاب حفظ وكهوفية وقوقعة، وليسوا بأصحاب جدل، أو منطق، أو قرقعة حجاج.

قال ابن قتيبة[26]:

قالوا: حديث يدفعه النظر وحجة النظر.

قالوا: رويتم عن عبد العزيز بن المختار الأنصاري، عن عبد الله الداناج قال: شهدت أبا سلمة بن عبد الرحمن، في مسجد البصرة، وجاء الحسن (البصري) فجلس إليه، فحدث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: (الخبر).

فقال الحسن: وما ذنبهما؟

قال (أبو سلمة): إني أحدثك عن رسول الله ﷺ!، فسكت!.

قالوا (الحضور): قد صدق الحسن، ما ذنبهما؟

وهذا من قول الحسن ردٌّ عليه (يعني على أبي سلمة) أو على أبي هريرة!.

قلت:

ثم شرع ابن قتيبة ينتصر لفحوى الخبر، على ما مر بك من فذلكات عند كل من الإسماعيلي والخطابي، فقال:

---

24 تتلمذ في النحو واللغة على أبي حاتم السجستاني، والرياشي، وحرملة بن يحيى وغيرهم. وهو صاحب تصانيف كثيرة بلغت حوالي ستة وأربعين مؤلفا، سارت ببعضها الركبان، ولعل أبرزها: هذا الكتاب الذي نستشهد بمقتطفات منه، و"عيون الأخبار"، وكتاب: "المعارف"، و"أدب الكاتب" وغيرها،مما سارت بذكرها الركبان. وقد مزج ابن قتيبة بين مذهبي النحويين الكوفيين والبصريين على نحو ما شهدته مدرسة بغداد، حتى عده المؤرخون رئيسا لمدرسة بغداد النحوية. أنظر ترجمته في: "الفهرست لابن النديم"، ص. 115.

25 انظر مؤلفينا ضمن سلسلة: "دفاتر المجتهد المنظوري المعاصر": "صناعة الفقه (4): التقويمية الظاهرية عند ابن حزم الأندلسي"، و"صناعة الفقه (6): التقويم السلفي عند ابن تيمية".

26 ابن قتيبة: "تأويل مختلف الحديث"، ص. 100-102، ط. أولى: 1411 هـ/1991 م، دار الجيل، بيروت.

ونحن نقول:إن الشمس والقمر لم يعذبا بالنار حين أدخلهما، فيقال: ما ذنبهما؟، ولكنهما خلقا منها، ثم رُدّا إليها.

ثم طفق يستشهد لهذا الخبر الباطل، ببواطل من قواصم الظهر، أدهى، وأمر! فقال:

وقد قال رسول الله ﷺ! في الشمس - حين غربت - في نار الله الحامية:

لولا ما يزعها من أمر الله تعالى، لأهلكت ما على الأرض![27]

وقال (أي الرسول ﷺ!!!):

ما ترتفع في السماء قَصْمة (فيحة)[28] إلا فتح لها باب من أبواب النار!، فإذا قامت الظهيرة، فتحت الأبواب كلها![29]!

---

27 هو خبر باطل رواه أحمد في المسند، "مسند المكثرين"، الخبر رقم: 6639. قال الإمام أحمد: {حدثنا يزيد بن هارون {أبو خالد السلمي الواسطي (ت: 206 هـ) وهو ثقة ثبت}، أخبرنا العوام {بن حوشب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى الربعي الواسطي (ت: 148 هـ) وهو ثقة ثبت}، حدثني مولى لعبد الله بن عمرو {وهو مجهول العين والحال}، عن عبد الله بن عمرو بن العاص {أبو محمد السهمي (ت: 63 هـ) الصحابي}، قال رأى رسول الله ﷺ "الشمس حين غربت فقال في نار الله الحامية لولا ما يزعها من أمر الله لأهلكت ما على الأرض". والخبر باطل سندا لجهالة المولى هذا من يكون!؟، ومتنا لنكارته.

28 وقع تصحيف في هذه المفردة فوردت مرة: "قضيعة!"، ومرة "قصمة"، ومرة "فيحة"

29 وهذه الجملة وردت في خبر لا يصح إلى عبد الله بن مسعود وأورده أبو الشيخ في كتاب: "العظمة"، ص. 641/277، فقال: حدثنا الوليد {بن أبان بن توبة، أبو العباس الأصبهاني (ت: 310 هـ) وهو ثقة}، قال: قرأت على يحيى بن عبدة، قلتُ: حدثكم محمد بن سعيد بن سابق أبو سعيد (أو أبو عبد الله) الرازي نزيل قزوين (ت: 216 هـ) وهو ثقة}، حدثنا عمرو بن أبي قيس {الرازي الأزرق الكوفي نزيل الري (الطبقة الثامنة) وهو صدوق صاحب أوهام وأخطاء}،عن عاصم {بن بهدلة المعروف بابن أبي النجود الأسدي، أبو بكر المقرئ الكوفي (ت: 128 هـ) وهو سيء الحفظ}، عن زر {بن حبيش}، عن (عبد الله) بن مسعود ﷺ قال: "تطلع الشمس بين قرني الشيطان، أو في قرني الشيطان من جهنم!!، فما ترتفع في السماء فيحة إلا فُتِحَ لها باب من أبواب جهنم جميعا"، فكان عبد الله بن مسعود ﷺ ينهانا أن نصلي حتى تطلع الشمس، حتى تمضي، وحين ينتصف النهار}.

😊 قلت: والذين يروون خبر: "تطلع الشمس بين قرني الشيطان" لا يثبتون هذه الزيادة (المغلظة هنا) المقحمة، في هذه الرواية المنسوبة إلى عبد الله بن مسعود. والآفة عندي في ذلك من عاصم، أو من عمرو بن أبي قيس، لأن كلاهما صاحب أخطاء وأوهام.

وهذا يدلك !!! على أن شدة حرها من فوح (أو فيح) جهنم!!، ولذلك قال: ﴿أبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فوح جهنم!﴾

فما كان من النار، ثم رد إلى النار لم يُقَل: إنه يعذب. وما كان من المسخر على فعل واحد كالنار، والفلك المسخر الدوار، والبحر المسجور، وأشباه ذلك، لا يقع به تعذيب، ولا يكون له ثواب. وما مثل هذا، إلا مثل رجل سمع قول الله تعالى:

﴿فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة﴾

فقال: ما ذنب الحجارة؟

قلت:

فهذه نمطية من الأخبار الملفقة، التي كان يزخر بها عصر ابن قتيبة، والمصورة خير تصوير لأفق العصر وما كان يروج فيه من أخبار وأفكار.

وقد وقع ابن قتيبة رحمه الله هنا في محذورين قاتلين:

الأول: وهو حمل قول الرسول ﷺ: ﴿*أبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فوح جهنم***!﴾. على الحقيقة، بينما هو مجاز.**

الثاني: عدم تنبهه، وهو غير متخصص في علم الحديث، إلى أن سياق الخبر المنسوب إلى عبد الله بن مسعود لا يصح، لوجود رجلين لينين ضمن السند، وهما عاصم بن أبي النجود، وعمرو بن أبي قيس، فأورده في موطن الحجية والاستشهاد، بينما هو واه بمرة، وإلى الضعف ما هو!.

أما المتن نفسه، فظاهر البطلان بمعيار علمنا المعاصر، لما نعلم يقيناً من أحوال الشمس، ومن كونها لا تعدو أن تكون نجماً عادياً من بين بلايين النجوم مثلها، التي تزخر بها مجرتنا

"درب التبانة" لوحدها، ضمن بلايين المجرات الأخريات التي كشف عنها العلم الحديث. ومن هذه الحيثية، فلا علاقة للشمس ولا لباقي النجوم، من قريب أو بعيد بجهنم ولا بأبوابها!![30].

قلت:

هذا من جهة العلم النظري.

انتهى وتليه الحلقة الثانية عشرة

الاستعانة بالتاريخ الديني القديم كرائز

30 أنظر لمزيد كتابنا: "الجدل العقائدي في العلوم: علم الكونيات نموذجا".